

الدراسات الحديثية

حول مسند الإمام أحمد بن حنبل

محمد بن حسن إبراهيم

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار^(١).

لقد اهتم علماء المسلمين بالسنة النبوية اهتماماً بالغاً إلى جانب اهتمامهم بحفظ القرآن الكريم وكتابته بكل ما يمكنهم من وسائل الكتابة، هذا الاهتمام مرّت به أدوار مختلفة، وأطوار متعددة، ففي الدور الأول حفظ الصحابة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدورهم، وأودعوا مكنون قلوبهم، لدواع مختلفة، منها: النهي أول الأمر عن كتابة شيء إلا القرآن الكريم لئلا يختلط بغيره، ولعدم تمييزهم لغة القرآن الكريم عن غيره، ومنها قوة حافظتهم وسيلان قرائحهم حتى لا تضعف هذه المهمة وتلك الحافظة. ومنها قلة الكاتبين وقصرهم على كتابة القرآن الكريم، ومع ذلك فلقد ثبت كتابة بعض السنة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وخاصة بعد أن أمن النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ألا يختلط شيء من السنة بالقرآن^(٢).

١- محمد بن إسحاق النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت،

١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، ٣/ ١٤٣.

٢- ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، =

وفي الدور الثاني دُوّنت السنة مختلطة بفتاوى الصحابة والتابعين، وكان في مقدمتهم ابن جريج (ت: ١٥٠هـ) بمكة، وابن إسحاق (ت: ١٥١هـ)، أو مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) بالمدينة... وغيرهم من العلماء في هذا القرن^(٣).

ثم لما كان القرن الثالث - العصر الذهبي للسنة - اتخذ العلماء طريقة غير التي سلفت، فمنهم من أفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجمع والتأليف غير مميز بين صحيح وسقيم، ومنهم من خصّ الصحيح بالتأليف، ومنهم من جمع إلى جانب الصحيح غيره، وكان لهم في تصنيفه طريقتان: الأولى تصنيفه على الأبواب - وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيره - وجمع كل ما ورد في كل حكم ونوع في باب. والثانية تصنيفه على المسانيد، وهو أن يجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحًا كان أو غير صحيح، وإن اختلفت أنواعه وتعددت، فمنهم من رتب أسماء الصحابة على القبائل، ومنهم من رتبها على السبق في الإسلام^(٤)، ومنهم من رتبها على حروف الهجاء.

وكان ممن صنّف على المسانيد الإمام المجلّل أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) وشاءت إرادة الله تعالى أن يكون لهذا الكتاب الحظ الأوفى في القبول عند الناس لما لمؤلفه من القدم الراسخة في العلم والدين. غير أن المنية عاجلته قبل أن يهدّب كتابه بالشكل الذي يريد أن يكون عليه، فكان استخراج حديث منه لا ينال إلا بعد مشقة وطول ملل، وقد تمنى بعض العلماء "أن يقبض الله لهذا الديوان العظيم من يُرتبه ويهدّبه ويحذف ما كرر فيه، ويصلح ما تصحّف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبه على مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابه على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة وإن رتبت على الأبواب فحسن جميل..."^(٥).

هذه الأمنية دفعت بعض العلماء لخدمة هذا الكتاب الجليل، فمنهم من هدّبه، ومنهم من رتبّه،

= بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ١/٨٨، ومحمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٤٠٠هـ ص ٥، ومحمد عبد العزيز الخولي، مفتاح السنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ/

١٩٨٠م، ص ١٦.

٣- تدريب الراوي، ١/٨٩.

٤- ينظر: المصدر السابق، ١/٨٩، والرسالة المستطرفة، ص ٦، ومفتاح السنة، ص ٢٩.

٥- هو الإمام الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان في سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ١٣/٥٢٥.

ومنهم من اختصره، ومنهم من شرحه، ومنهم من تكلم على رجاله، ومنهم من بَوَّب عليه.. وهذا الذي دفعني للكتابة عن الدراسات الحديثة حول المسند، ومعرفة من خدمه من العلماء، وأثر هذه الخدمة في الأوساط العلمية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة بينت فيها اهتمام العلماء بالسنة النبوية، والأدوار التي مرّت بتدوينها وتصنيفها، والسبب الذي دفعني للكتابة فيه.

ومن تمهيد، عرّفت به تعريفاً إجمالياً للمسند، تمثّل في تعريف المسند، وآراء العلماء في أحاديثه، وسبب تكرار الأحاديث فيه، وعناية العلماء به.

وعناية العلماء به: المسند هي أصل هذا البحث وركيزته، وقد تمثّلت في نقاط متعددة، من أهمها: خصائص المسند، والدفاع عن المسند والذب عنه، وترتيب المسند، والكلام على رجاله، ومن قام بصناعة أطرافه واهتم بزوائده وتوضيح غريبه وإعرابه واختصاره وفهرسته وشرحه.

وتحت كل نقطة نقاط أخرى، وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفّقت لما أردت، وأن ينفع بهذا العمل، وينال القبول، إنه نعم المولى ونعم المجيب. ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد:

تعريف عام بالمسند:

المسند له ألفاظ مختلفة، ويأتي على معانٍ متعددة^(٦): فبكسر النون (المسند) هو من يروي الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية. وبفتح النون (المسند) إما أن يراد به: ما اتصل سنده إلى منتهاه، أو هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلاً كان أو منقطعاً، أو أن المسند لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل. أو هو الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة، أو أن يطلق ويراد به الإسناد.

والمسانيد: جمع مسند، وهي الكتب التي جُمع فيها حديث كل صحابي على حدة، صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين على حروف الهجاء أو على القبائل أو السابقة في الإسلام.

٦- انظر: تدريب الراوي، ٤٢/١، ٤٣، ١٨٢، والشيخ محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٧٦، ٢٠٢، والرسالة المستطرفة، ص ٤٦.

وإذا أطلق المسند فيراد به كتاب الإمام أحمد بن حنبل، وهو مقصودنا في التعريف به فنقول: ما إن عاد الإمام أحمد إلى بغداد، وبعد أن التقى بالإمام عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ) اتجه إلى تصنيف المسند، والتصنيف على المسانيد هو الذي كان سائداً في عصره لثلا تضييع السنة، وليسهل على الناس حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانتقاه من سبعمائة ألف حديث، وكتبه في أوراق مفردة، وفرقه في أجزاء مفردة على نحو ما تكون المسودة، وكانت أحاديثه نحو ثلاثين ألفاً يرويها عن مائتين وثلاثة وثمانين شيخاً، إلا أنه لم يرتبه على الأبواب الفقهية، بل كان جلّ همه جمع ما اشتهر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعمل فيه جهده، وبذل فيه وسعه وطاقته، وكان عزيزاً عنده حتى قال لابنه: "احتفظ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً"، وشرطه فيه: "ألا يخرج إلا ما ثبت عنده صدقه وأمانته، دون من طعن في أمانته".

وأما عن منهجه فيه فإنه أوضحه بقوله: "قصدت في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء..."(٧).
مكانة المسند(٨):

احتل هذا الكتاب العظيم موقع الصدارة بين كتب السنة، فهو "الكتاب الذي لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلا منه"، وهو أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث إذا اختلفوا في شيء من الأحاديث رجعوا إليه واعتمدوا عليه، بل إن بعض العلماء كان لا يعزو الحديث إلى مسند غيره إذا كان الحديث فيه، لأنه أصح صحيحاً من غيره، وفيه من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، بل لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقاته، وهو أعظم دواوين السنة على الإطلاق، احتاط الإمام أحمد فيه إسناداً وامتناً، ولم يورد فيه إلا ما صح عنده في الأغلب الأعم، فقد عرف عنه ألا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وليس فيه حديث لا أصل له، وكل ما كان فيه فهو

٧- ينظر: الإمام المديني أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني، خصائص المسند، طبعة الشيخ أحمد شاكر في طلائع شرحه ل: المسند (١٩/١-٢٧) وطبع قبل مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٧هـ، ص ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، والإمام شمس الدين محمد بن محمد الجزري، المصعد الأحمدي، طبعة الشيخ أحمد شاكر، وطبع قبل مطبعة السعادة بمصر، ١٣٤٧هـ، ص ٣٠-٣٤.

٨- ينظر: المصعد الأحمدي، ص ٣٤، وخصائص المسند، ص ٢١، وتدريب الراوي، ١/١٧٣، والشيخ أحمد شاكر، الباحث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٧، ٣٢، والإمام محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، طبعة دار القلم، بيروت، ١/١٠.

مقبول، فإن الضعيف فيه يقرب من الحسن، وما قاله بعضهم: من أنه في عداد الصحاح فقد ردّه العلماء، وذكروا أن فيه الضعيف على اليقين، أما الموضوع فقد حقق الحافظ ابن حجر نفى الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها، والسبب في ذلك أن أصحاب المسانيد عادتهم أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير مقيدين بأن يكون محتجاً به أو لا، على خلاف من صنف على الأبواب فإنه يورد أصح ما فيها ليصلح للاحتجاج.

أحاديث المسند وآراء العلماء فيها:

ذكر جمع من الأئمة أن في المسند أحاديث ضعيفة على وجه التحقيق، منهم الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، والإمام ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، والإمام العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، والإمام السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، وإليك أقوالهم:

- قال الذهبي: "فيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها" (٩).
 - وقال ابن كثير: "وأما قول الحافظ أبي موسى المدني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح، فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة..." (١٠).
 - وقال الإمام العراقي: "وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق" (١١).
 - وقال الإمام السخاوي: "والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض" (١٢).
- إلا أن الإمام ابن حجر (١٣) يرى أنها قليلة أوردتها للمتابعات، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقية. بل إن الإمام السيوطي (١٤) يعتبر الضعيف فيه يقرب من الحسن.

٩- سير أعلام النبلاء، ٣٢٩/١١، ونقله في قواعد التحديث، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

١٠- الباعث الحثيث، ص ٣١.

١١- الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح، تحقيق: الشيخ محمد راغب الطباخ، دار الحديث، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ص ٤٢ - ٤٣.

١٢- الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيبي، تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، ١/١٠٣، ونقله الكتاني في الرسالة المستطرفة، ص ١٥.

١٣- انظر: الإمام أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، ص ٦.

١٤- ينظر: نيل الأوطار، ١/١٠.

وأما الموضوع فقد قال بعضهم بوجود بعض الأحاديث الموضوعة في المسند، على رأسهم الإمام ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، والإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، والإمام ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، والإمام العراقي (ت: ٨٠٦هـ).

وأنكر وجود ذلك الإمام أبو العلاء الهمداني^(١٥) (ت: ٥٦٩هـ)، وبعض من ينتسب إلى مذهب الإمام أحمد^(١٦)، والإمام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)^(١٧)، والإمام ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ)، والعلامة محمد صبغة الله المدراسي الهندي، وإليك أقوالهم:

- قال ابن الجوزي: "سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟ فقلت: نعم، فعظم ذلك على جماعة ينتسبون إلى المذهب، وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، منهم أبو العلاء الهمداني: يعظمون هذا القول ويردونه.. وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للظعن فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك، فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والرديء.. ثم هو رد كثيرًا مما روى، ولم يقل به، ولم يجعله مذهبًا له.. ومن نظر في كتاب العلل الذي صنّفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في المسند، وقد طعن فيها أحمد"^(١٨).

- وقال الذهبي: "وفيه أحاديث معدودة شبيهة الموضوع، لكنها قطرة في بحر"^(١٩).

- وقال الإمام العراقي: "إن الذي في المسند من هذا النوع، أحاديث ذوات عدد، ليست بالكثيرة"، وقال أيضًا: "بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء"^(٢٠).

-
- ١٥- انظر ترجمته في: الإمام شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، ٤/ ١٣٢٤.
- ١٦- ينظر: الإمام عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، صيد الخاطر، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.
- ١٧- هو: الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، ولد سنة ٦٦١هـ وسمع ابن أبي اليسر وابن عبد الدائم، وعني بالحديث وغيره، كان من بحور العلم، وأوذي كثيرًا، مات في ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ. ينظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبقات الحفاظ، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، طبع دار المناهل للطباعة، بولاق كورور، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ص ٥٤٥، وتذكرة الحفاظ، ٤/ ١٤٩٦.
- ١٨- المصدر السابق، ص ٢٦٣ - ٢٦٤، وأحمد شاكر، مقدمة شرح المسند، طبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧م، ١/ ٥٦، والمصعد الأحمدي، ص ٣٤ - ٣٥.
- ١٩- ينظر: سير أعلام النبلاء، ١١/ ٣٢٩.
- ٢٠- ينظر: التقييد والإيضاح، ص ٤٢ - ٤٣، والإمام أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، القول المسدد، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البيامة، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٣.

- وقال ابن كثير: "إن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان..." (٢١).

إلا أن الإمام ابن تيمية أنكر ذلك، وأنه ليس في المسند من ذلك الشيء إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذاب (٢٢).

وكذلك فعل الإمام ابن حجر، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً، إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك (٢٣).

كما أن الإمام العراقي قد ردّ بعض الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي في موضوعاته، بعد أن جمع جزءاً فيه تسعة أحاديث قيل عنها: إنها موضوعة (٢٤).

وتتبع الإمام ابن حجر كذلك ما في موضوعات ابن الجوزي مما قيل فيه من أحاديث الإمام أحمد: إنها موضوعة، وكانت خمسة عشر حديثاً، فردّها، ونفى الوضع عنها بالبراهين الساطعة، والحجج القاطعة في كتابه القول المسدد.

وقام من بعده الإمام السيوطي وتتبع عدداً منها في كتابه الذيل الممهد وردّها نافيةً الوضع عنها، وكذلك فعل العلامة محمد صبغة الله المدراسي الهندي جمع ما فات الإمام ابن حجر من موضوعات ابن الجوزي، وكانت اثنين وعشرين حديثاً، وأجاب عنها حديثاً حديثاً في كتابه ذيل القول المسدد، وسأتكلم عن هذه الكتب في الدفاع عن المسند.

بل ونقل عن الإمام ابن تيمية (٢٥) أن الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القطيعي (ت: ٣٦٨هـ)، لا من رواية الإمام أحمد، ولا من رواية ابنه عبد الله (ت: ٢٩٠هـ) عنه.

ومن الجدير ذكره هنا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في نفي الوضع عن المسند، قال: "وقد تنازع الناس هل في مسند أحمد حديث موضوع؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني

٢١- ينظر: الباحث الحثيث، ص ٣١.

٢٢- ينظر: المصدر السابق، ص ٣٢، والمصعد الأحمدي، ص ٣٤.

٢٣- ينظر: تعجيل المنفعة، ص ٦، والقول المسدد، ص ٧١.

٢٤- انظر: القول المسدد، ص ٣٣، والإمام أبو الحسنات محمد عبد الحي الكهنوي الهندي، الأجوبة الفاضلة، تحقيق وتعليق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ١٠٠.

٢٥- ينظر: القول المسدد، ص ٣٣، وقواعد التحديث، ص ٢٥١ - ٢٥٢، والأجوبة الفاضلة، ص ٩٨.

(ت: ٥٦٩هـ) ونحوه: ليس فيه موضوع. وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع. ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في المسند منه شيئاً، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند، ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروي عن من يعرف أنه يكذب، مثل محمد سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عن من يضعف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتضد به ويعتبر به. ويراد بالموضوع: ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داود والنسائي، وفي صحيح مسلم والبخاري أيضاً ألفاظ في بعض الحديث من هذا الباب، لكن قد بيّن البخاري حالها في نفس الصحيح" (٢٦).

وقد جمع العلامة محمد أبو زهو بين أقوال العلماء في هذا الصدد فقال: "من حكم على بعض أحاديثه بالوضع نظر إلى ما زاده فيه أبو بكر القطيعي، وعبد الله بن الإمام أحمد، والقول بحجية ما فيه من الأحاديث لا ينافي القول بأن فيه الضعيف، فإن الضعيف فيه دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره، وكلاهما مما يحتج به عند العلماء" (٢٧).

سبب تكرار الأحاديث، ودخول بعض المسانيد ببعض في المسند:

يلاحظ من يطالع المسند للوقوف على حديث يريده تكرار الحديث الواحد فيه مرتين أو ثلاثاً، وقد يجد أحاديث لصحابي في مسند صحابي آخر، مما يجعل البحث عن حديث فيه بغاية الصعوبة والتعب، مع معرفته بمكانة الإمام أحمد في الحديث، وحسن سياقاته، ومعرفته بالتصنيف فيسأل: لم وقع هذا في المسند؟ وما هي أسبابه؟

يجيب عن هذا التساؤل الإمام ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) بقوله: "... إنه (الإمام أحمد) توفي قبل تهذيبه، ونزل به أجله قبل ترتيبه...، ثم إن كُتِبَ أبي بكر بن مالك (القطيعي) الذي رواه عن ابنه عبد الله بن أحمد غرقت، فجددت له بعد غرقها وما حَقَّقَتْ، فحصل فيه التكرار لهذين السببين، ووقع فيه الاختلاط من هاتين الجهتين" (٢٨).

٢٦- المصعد الأحمدي، ص ٣٤ - ٣٥.

٢٧- محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ٣٧٥.

٢٨- نقله أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي في حاشيته على المسند، طبع دار النوادر، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، ١/٨-٩، وترجمة ابن عساكر في تذكرة الحفاظ، ٤/ ١٣٢٨.

وكذلك قال الحافظ الذهبي ووافقه الإمام الجزري^(٢٩) فقد تمنى الذهبي أن يقوم عبد الله بن أحمد (ت: ٢٩٠هـ) بترتيب المسند وتهذيبه فقال: "ولو أنه حرر ترتيب المسند، وقربه وهذبه، لأتى بأسنى المقاصد"^(٣٠)، بل إنه تمنى أن يكون هو أو غيره من العلماء ذلك الرجل، لولا عجزه وضعف بصره، وتقدمه في السن. قال: "لعل الله يقبض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه، ويحذف ما كرّر فيه، ويصلح ما تصحّف، ويوضّح حال كثير من رجاله، وينبّه على مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابه على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتبته على الأبواب فحسن جميل، ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر، وعدم النية، وقرب الرحيل لعملت في ذلك"^(٣١).

ولعل الله قد استجاب له وحقق أمنيته، فإن العلماء قد اتجهوا لخدمة هذا الكتاب العظيم قبل الإمام الذهبي وبعده.
عناية العلماء بالمسند:

اهتم علماء الأمة بـ: مسند الإمام أحمد في كافة الأمصار والأعصار، وضربوا لسماعه أكباد الإبل، وقرأه قوم، وقرأ جزءاً منه آخرون، بل إنه قد حفظه بعضهم على كبر حجمه وكثرة أحاديثه^(٣٢)، وذلك أنه قد حوى معظم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل صاحبه إماماً لهم إذا اختلفوا في شيء منها رجعوا إليه فإنه "لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلا منه"^(٣٣)، إلا أنه صعب في استخراج ما يريده الباحث عن حديث ما فيه، ولا تتيسر الإفادة منه إلا لمن حفظه، وذلك أنه مرتب على المسانيد، اختلط في مسند الواحد منهم ما منه في الترغيب والترهيب، بما هو في الحلال والحرام، والقصص والفضائل، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن عساكر بقوله: "... ومع جلالته قدر هذا الكتاب، وحسن موقعه عند ذوي الألباب، فالوقوف على المقصود منه متعسر، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب متعذر، لأنه غير مرتب على أبواب السنن، ولا مهذب على حروف المعجم لتقريب السنن، لا يسلم من طلب منه حديثاً من

٢٩- المصعد الأحمدي، ١/ ٣٠ - ٣١ من شرح المسند لأحمد شاکر.

٣٠- المصدر السابق، ١/ ٣٩ من شرح المسند لأحمد شاکر.

٣١- سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٥٢٥.

٣٢- كما حصل من الإمام البيهقي فيما رواه ابن الجزري في المصعد الأحمدي، ص ٣٢، مقدمة أحمد شاکر.

٣٣- المصدر السابق، ص ٢٩ - ٣٠.

نوع ملال، إذ قد خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التميز بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان، واختلطت مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان، وكثر فيه التكرار مع اتحاد المتن والإسناد، حتى ربما أعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرار لغير فائدة في إعادته، بل مجرد تكرار، ولست أظن ذلك - إن شاء الله - وقع من جهة أبي عبد الرحمن، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى..." (٣٤).

لهذا ولغيره قام علماء الأمة لتذليل هذه الصعوبات، فألفوا المؤلفات التي تقربه للناس وتيسره عليهم، فمنهم من كتب في خصائصه، ومنهم من أشار لفضله ونفاسته، ومنهم من ذبَّ عن هذا المصنف العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم، ومنهم من رتبته، ومنهم من تكلم على رجاله، ومنهم من بؤب عليه، ومنهم من هذبه، وهكذا. وقد تمثلت عناية العلماء به: المسند من خلال النقاط التالية:

١- خصائص المسند:

- هو جزء صغير ألفه الحافظ أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني المدني (٣٥) (ت: ٥٨١هـ) بيّن فيه:
- أهمية المسند، وأنه مرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير ومسموعات وافرة، بلغت أكثر من سبعمائة ألف حديث، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رُجع إليه.
- وشرطه فيه، أنه لا يخرج فيه إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته.
- وعدد أحاديثه، ثلاثون ألفاً، أو أربعون ألفاً.
- وعدد الصحابة فيه نحواً من سبعمائة رجل.
- وأن ما أودعه الإمام أحمد في المسند قد احتاط فيه إسناداً وامتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، ودلّل على ذلك.
- وأنه صنف المسند بعد أن رجح من عند الإمام عبد الرزاق الصنعاني.

٣٤- حاشية السندي على مسند الإمام أحمد، ١/ ٨ - ٩.

٣٥- ولد بأصبهان سنة ٥٠١هـ وحصل بها من المسموعات ما لم يحصله أحد في زمانه، مع الحفظ والإتقان، له مؤلفات كثيرة نافعة، من تلاميذه الحافظ أبو سعد السمعاني، والحافظ عبد الغني المقدسي، وغيرهما، مات ببلده ليلة الأربعاء ٩ جمادى الأولى سنة ٥٨١هـ نقله الشيخ أحمد شاكر في شرح المسند، ١/ ١٩ عن تذكرة الحفاظ، ٤/ ١٣٣٤.

- وأنه أسمع له لأولاده ثلاث عشرة سنة، إذا مرَّ به راو ضعيف ضرب على حديثه.
- وأنه لا يروي فيه إلا عن الثقات، ويروي في غيره عن ليس بذاك.
- وأنه قصد ألا يروي فيه إلا الحديث المشهور، ولم يقصد ما صح عنده.
- وأنه لا يخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

هذه أهم النقاط التي ذكرها، وإنما بلا شك ستعطي للقارئ صورة واضحة عن المسند، ليكون على علم بما اشتمل عليه هذا الكتاب العظيم، ولهذا جعله الشيخ أحمد شاكر في طلائع شرحه (٣٦)، ليكون كالمقدمة له.

هذا الكتاب وجده السيد محمد أمين الخانجي بخط عبد المنعم بن علي بن مفلح الحنبلي هو وكتاب المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد (٣٧) للإمام الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، وتاريخ كتابتهما شهر ذي القعدة من سنة ٨٩٥هـ فنسخهما، ثم طبعهما بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٧هـ.

٢- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد:

هو كتاب صغير الحجم، كبير الفائدة، رأيت أن أقدمه على غيره، لأنه ذكر فيه فضل المسند، وفضل جامع، كتبه الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن يوسف بن الجزري (٣٨) في المسجد الحرام بعد أن ختم المسند فيه يوم الخميس حادي عشر من ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمانمائة. أشار فيه إلى شيء مما رواه في فضله، وفضل جامع، وذكر إسناده إليه، ومسمعه وسامعه، ونقل في ذلك نقولاً جيدة عن بعض العلماء، وبعض الإشكالات والإجابات عليها منه، أو عن بعض العلماء.

ثم ذكر عدد أحاديث المسند نقلاً عن الإمام المديني، وعدد بعض المسانيد عن غيره، كما ذكر جميع مسانيد المسند، وعدد الصحابة فيه رجالاً ونساءً، وخالف في ذلك ما ذكره الإمام المديني في خصائصه.

ثم عدد شيوخ الإمام أحمد وأنهم بلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلاً، وعدد شيوخ ابنه عبد الله الذين روى عنهم في المسند.

٣٦- ينظر: شرح المسند، ١/ ١٩ - ٢٧.

٣٧- ينظر: شرح المسند، ١/ ٢٨ - ٥٦.

٣٨- ولد بدمشق سنة ٧٥١هـ، وكان إمام القراءات في عصره غير مدافع، له مؤلفات كثيرة فيها وفي الحديث معروفة مشهورة، ومات بشيراز في ربيع الأول سنة ٨٣٣هـ. ينظر: الإمام السخاوي محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع، نشر مكتبة الحياة، بيروت، ٩/ ٢٨٧، وشرح المسند، ١/ ٢٨.

ثم بيّن شرط الإمام أحمد عن ابن المديني في الخصائص، وأقرّ ما قاله الإمام إسماعيل التيمي: أنه لا يجوز أن يقال فيه السقيم، بل فيه الصحيح المشهور، والحسن والغريب. كما نقل مقالة شيخ الإسلام ابن تيمية في اختلاف الناس وتنازعهم هل في المسند حديث موضوع؟ وتحقيقه لذلك. وما قاله الإمام الذهبي في ترجمة عبد الله بن أحمد: أن من سعد مسند أحمد أنه قلّ أن تجد فيه خبراً ساقطاً. تلا ذلك ترجمة للإمام أحمد بيّن فيها متى ابتدأ في طلبه الحديث، وكم كان عمره آنذاك، وعدد محفوظاته، وبعض شيوخه وتلامذته، وكم من الناس من شيعه عند وفاته.

ثم ترجم لابنه عبد الله بن أحمد، وبيّن مكانته، وعدد شيوخه، وثناء والده عليه، وتمني الذهبي عليه لو أنه حرر المسند وهذبه لأتى فيه بأسنى المطالب.

ثم ذكر من قام بترتيب المسند من شيوخه على حروف المعجم^(٣٩)، ومن رتبته على ترتيب صحيح البخاري^(٤٠) من علماء دمشق الحنابلة، ومن تكلم على رجال المسند^(٤١) من العلماء. كما ترجم للإمام القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان (٢٧٤ - ٣٦٨هـ)، وللإمام ابن المذهب الحسن بن علي بن محمد التميمي البغدادي (ت: ٤٤٤هـ)، وللإمام ابن الحصين هبة الله بن محمد بن عبد الواحد (ت: ٥٢٥هـ)، وللإمام المسند المعمر حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافي (ت: ٦٠٤هـ)، وللإمام ابن البخاري علي بن أحمد المقدسي الحنبلي (ت: ٦٩٠هـ)، وأخيراً لشيخه^(٤٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت: ٧٨٠هـ).

٣- في الدفاع عن المسند والذبّ عنه:

ادعى بعض علماء الحديث^(٤٣) أن في المسند أحاديث موضوعة، وأنكر هذا القول آخرون واستعظموه^(٤٤)، وكان أول من تصدى للذب عن المسند والدفاع عنه - حسب علمي - الإمام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة^(٤٥)، وأنكر وجود ذلك، وأن ما في المسند من الموضوعات من زيادات أبي بكر

٣٩- هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت.

٤٠- هو الإمام أبو الحسن علي بن زكنون الحنبلي.

٤١- هو المحدث شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني.

٤٢- ينظر: شرح المسند لأحمد شاكر، ١/ ٢٨ - ٥٦.

٤٣- كالإمام ابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير، والعراقي، وانظر: ص ٦.

٤٤- كالإمام أبي العلاء الهمداني، وبعض من ينتسب إلى مذهب أحمد، وانظر: ص ٦.

٤٥- نقله عنه المحدث اللكهنوي في الأجوبة الفاضلة، ص ٩٨، والعلامة القاسمي في قواعد التحديث، ص ٢٥١.

القطيعي راوي المسند^(٤٦)، لكنه لم يذكر الأحاديث، ولم يجب عنها، مما دفع الإمام العراقي^(٤٧) أن يجمع جزءاً^(٤٨) فيه تسعة أحاديث ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، يؤكد من خلالها وجود الموضوع في المسند من رواية الإمام أحمد، ومن رواية ابنه عبد الله، غير أن الإمام ابن حجر^(٤٩) تلميذ العراقي لم تُرُق له تلك الدعوى وقد تلقت الأمة المسند بالقبول، وجعله مصنفه إماماً، وأخذته الحميّة الدينية، فأجاب عن الأحاديث التي ذكرها شيخه، وقد تبين له "أن غالب هذه الأحاديث مع قلتها لا يتجه الحكم عليها بالوضع فكيف بالقطع في ذلك"، ولم يكتف بذلك، بل تتبع موضوعات ابن الجوزي فوجد فيها خمسة عشر حديثاً حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، فردّها ونفى الوضع عنها، وأنه "لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع"، وذلك في كتابه القول المسدد في الذب عن مسند أحمد قال فيه بعد الحمد والصلاة: "فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في المسند ... عصبية مني لا تحلّ بدين ولا مروءة، وحمية للسنة لا تعدّ بحمد الله حمية الجاهلية"^(٥٠)، ثم سرد الأحاديث التي جمعها شيخه العراقي، وأضاف إليها ما تتبعه من موضوعات ابن الجوزي، وأجاب عنها بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة.

ثم جاء من بعده الإمام السيوطي وتعقّب شيخه ابن حجر وجمع جزءاً فيه أربعة عشر حديثاً مما فات ابن حجر ذكرها، وقد أوردها ابن الجوزي، وذبّ عنها في كتابه^(٥١) الذيل الممهد، إلا أنني لم أطلع عليه.

-
- ٤٦- ينظر: القول المسدد، ص ٣٣، والأجوبة الفاضلة، ص ٩٨.
- ٤٧- هو: الإمام أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، حافظ العصر، ولد في جمادى الأولى سنة ٧٢٥هـ، وسمع من ابن عبد الهادي، والتقى السبكي وغيرهما، له الألفية في علم الحديث، وأمل أكثر من أربعائة مجلس، ومات في ثامن شعبان سنة ٨٠٦هـ. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٥٧٠.
- ٤٨- أورده بتامه ابن حجر في أول كتابه القول المسدد.
- ٤٩- هو: الإمام أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني، ثم المصري، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه، ولد سنة ٧٧٣هـ، ولازم شيخه العراقي، وبرع في الحديث، وصنف شرح البخاري، وتهذيب التهذيب، وتعجيل المنفعة... توفي سنة ٨٥٢هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، ص ٥٧٩.
- ٥٠- انظر: القول المسدد، ص ٣١ - ٣٢، وتدريب الراوي، ١/ ١٧٢، والأجوبة الفاضلة، ص ١٠٠، والحديث والمحدثون، ص ٣٧٤ - ٣٧٥.
- ٥١- انظر: تدريب الراوي، ١/ ١٧٢.

كما قام المحدث محمد صبغة الله المدراسي الهندي باستدراك اثنين وعشرين حديثاً فات الحافظ ابن حجر ذكرها، دفعه لذلك ما ذكره السيوطي في كتابه النكت البديعات على الموضوعات أن في موضوعات ابن الجوزي ثمانية وثلاثين حديثاً من مسند الإمام أحمد، فأجاب عنها في كتابه^(٥٢) ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد قال في خطبته: "إن الحافظ العراقي ذكر تسعة أحاديث، واستدرك عليه الحافظ العسقلاني وزاد خمسة عشر حديثاً، فصار المجموع أربعة وعشرين حديثاً... ثم قال في آخره: وقد رأيت في بعض التعاليق أن الحافظ السيوطي ذيل عليه أيضاً لم أقف على ذلك الذيل، فمن وقف عليه فليحق ما فاتنا، وبالله التوفيق".

طبع القول المسدد عدة طبعات سنة ١٣١٩هـ في حيدرآباد الدكن الهند، وسنة ١٣٨٦هـ، وسنة ١٣٩٩هـ، وفي سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م طبع بتحقيق عبد الله محمد الدرويش بدار اليمامة بدمشق وبيروت. وفي سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م بدار الفكر، بيروت مع مسند أحمد للطبعة الثانية، كما ألحقه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في أثناء شرحه على المسند عند كل حديث تكلم فيه منها، وكذلك الشيخ أحمد شاكر رحمهما الله.

وطبع ذيل القول المسدد للمدراسي في آخر الجزء العاشر من مسند أحمد، طبعة دار الفكر الثانية ببيروت سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

كما ألف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني كتابه الذب الأحمدي عن مسند الإمام أحمد بطلب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمهما الله، وذلك عندما كتب عبد القدوس الهاشمي مقالة ذهب فيها إلى عدم صحة نسبة المسند إلى الإمام أحمد وطعن فيها في عقيدة راويه أبي بكر القطيعي، وفي خلقه، وأنه زاد فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعيفه، لخص هذه الطعون في مقدمة الكتاب، وأنها على النحو التالي:

- ١- أن مسند الإمام أحمد ليس من مؤلفاته، وأنه لا يصح نسبته إليه.
- ٢- أن عبد الله بن أحمد زاد فيه مروياته.
- ٣- أن ذلك كله وصل بطريقة مجهولة إلى القطيعي.
- ٤- أن القطيعي كان فاسد العقيدة من أشرار الناس.

٥٢- انظر: آخر الجزء العاشر من مسند الإمام أحمد، طبعة دار الفكر الثانية، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥- أنه أدخل في المسند أحاديث موضوعة كثيرة حتى صار ضعفيه. ثم نشره على الناس في ستة مجلدات كبار باسم مسند الإمام أحمد.

ثم قال: "وهي كلها باطلة كاذبة، لا يخفى ذلك على من كان عنده هذا العلم أدنى معرفة، ولم يتفوه بشيء منها أحد من أهل العلم مطلقاً لا قديماً ولا حديثاً...". وأجاب عن هذه الافتراءات الباطلة وردّها في هذا الكتاب الذي بلغت صفحاته ١٠٤ صفحات، وطبع في مؤسسة الريان بيروت، وكانت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤- ترتيب المسند:

قام لترتيب المسند عدد من علماء الأمة، خدمة لهذا الكتاب العظيم، وتذليلاً لصعوباته، وتيسيراً للناس الاستفادة منه، فرتبّه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر^(٥٣) (ت: ٥٨١هـ) على أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم الإمام أحمد في مسنده. ورتّب الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت^(٥٤) (ت: ٧٨٩هـ) على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك كترتيب كتب الأطراف. ورتبه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن عمر المقدسي الحنبلي (ت: ٨٢٠هـ) على حروف المعجم^(٥٥).

٥٣- هو: الإمام أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، صاحب تاريخ دمشق، وأطراف السنن الأربعة... ولد سنة ٤٩٩هـ، ورحل إلى بغداد والكوفة وغيرهما، وعدة شيوخه ١٣٠٠ شيخ، ونيف وثمانون امرأة من كبار الحفاظ، توفي سنة ٥٧١هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، ص ٤٩٨. واسمه: "ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند". ذكره الشيخ السندي في مقدمة شرحه على المسند، ٨/١، واستفاد منه، وجعله من مصادره كما في ١/٥٢، وهذا الكتاب فهرس دقيق لأسماء الصحابة وموضع حديثهم في المسند، حققه عامر صبري، وطبعته دار البشائر الإسلامية سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٥٤- هو: الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدسي الصامت، ولد سنة ٧١٢هـ، وسمع القاسم ابن عساكر... وكان مكثراً شيوخاً وسامعاً، مات سنة ٧٨٩هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، ص ٥٦٥. قال عنه الجزري: تعب فيه تعباً كثيراً، ثم إن الإمام ابن كثير أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى، فجاء لا نظير له في الدنيا. ينظر: المصعد الأحمدي، ص ٣٩ - ٤٠، والرسالة المستطرفة، ص ٥٠، والمحدث عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين، نقله إلى العربية: محمد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٧٠، وفيه: ورتبه على معجم الصحابة، ولكن في أسماء المقلين.

٥٥- انظر: الرسالة المستطرفة، ص ١٦.

كما رتبّه على أبواب صحيح البخاري الإمام علي بن الحسين بن عروة بن زكنون^(٥٦)
(ت: ٨٣٧هـ)، وسماه الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري.
وهذب المسند ورتبه على الأبواب الإمام أحمد بن محمد بن سليمان الحنبلي الشهير بابن زريق^(٥٧)
(ت: ٨٤١هـ).

وفي بستان المحدثين والرسالة المستطرفة: "ورتبّه بعض الحفاظ الأصهبانيين على الأبواب،
ولكني لم أطلع عليه"^(٥٨).

كما رتبّه على الأبواب الفقهية الشيخ عبد الحكيم نصير آبادي (ت: ١٩١٨م) كما في الجهود
المبدولة في خدمة السنة النبوية^(٥٩).

وهذه الكتب لم أطلع عليها لأعرّف بها، وبمناهج مؤلفيها، أما ما اطلعت عليه منها:

١- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي
(١٣٧١هـ - ١٩٥١م): رتبّه الشيخ على الموضوعات، وقال في مقدمته: "إن المسند لم تمد إليه يدٌ بعمل من

٥٦- هو: الإمام أبو الحسن علي بن الحسين بن عروة دمشقي الحنبلي، حفظ القرآن وتفقه وبرع وسمع من الكمال بن
النحاس ويحيى بن الرحبي، رتب المسند على أبواب البخاري، كان زاهداً ورعاً، وامتنح وأوذى، ولا يأكل إلا من
كسب يده، توفي سنة ٨٣٧هـ بدمشق، وكانت جنازته مشهودة. ينظر: الضوء اللامع، ٥/ ٢١٤. ذكر هذا الترتيب
الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة، ص ١١، ٤٢٦. وقال عنه الإمام الجزري في المصعد الأحمدي، ص ٣٩ - ٤٠: "إنه
أنفع كتاب في الحديث ولا سيما أنه عزا أحاديثه". وقال السخاوي في الضوء اللامع، ٥/ ٢١٤: "رتب المسند على
أبواب البخاري وشرحه في مائة وعشرين مجلداً، وطريقته فيه: أنه إذا جاء حديث الإفك مثلاً: يأخذ نسخة من شرحه
للقاضي عياض، فيضعها بتامها، وإذا مرّت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية، أو غيرهما:
وضعه بتامه، ويستوفي ذلك الباب من المغني لابن قدامة ونحوه. ووافقه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني كما في الذب
الأحمدي، طبع مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٢٠، وقال: هو في أكثر من مائة مجلد غالبه من القياس
الكبير والضخم جداً، يوجد منه نحو أربعين مجلداً في دار الكتب الظاهرية...". وفي فهرس المخطوطات لجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ج ٣، المجلد الثاني قسم الحديث الشريف: أنه في ١٢٢ جزءاً.

٥٧- انظر: بستان المحدثين، ص ٧٠، وفيه: "ولكن ضاعت نسخته في حملة تيمور على دمشق"، والرسالة المستطرفة،
ص ١٥.

٥٨- المصدر السابق.

٥٩- الجهود المبدولة في خدمة السنة النبوية من بداية القرن الرابع عشر الهجري، النشر العلمي، طبعة جامعة الشارقة،
سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ١/ ٣١٣.

ترتيب أو تهذيب منذ أُلّف إلى اليوم، فإن قيل: كيف هذا، وقد ثبت أن بعض المحدثين رتبّه على معجم الصحابة، وبعضهم رتبّه على حروف المعجم؟ قلت: نعم، وقد ثبت أيضًا أن بعضها لم يتم، وبعضها عُدِم في فتنة تيمورلنك بدمشق" (٦٠).

وقال عن المسند: "وجدته بحرًا خضمًا يزخر بالعلم، ويموج بالفوائد، بيد أنه لا فرصة له، ولا سبيل إلى اصطياد فرائده، واقتناص شوارده، فخطر ببالي المخاطر، وناجتني نفسي أن أرتب هذا الكتاب، وأعقل شوارد أحاديثه بالكتب والأبواب، وأقيد كل حديث منه بما يليق به من باب وكتاب، وأقرنه بقرينه وأنيسه، وأجلس كل جليس مع جليسه... ثم قال: باب في كيفية وضع الكتاب، وفيه مقاصد: المقصد الأول: في سبب حذف السند، المقصد الثاني: في سبب تكرار الحديث في كتب المحدثين، المقصد الثالث: في كيفية عملي في المكرر، المقصد الرابع: في استيعابي لأحاديث المسند، المقصد الخامس: في العمل في الأحاديث الطويلة التي تتضمن أحكامًا كثيرة، المقصد السادس: في تقسيم أحاديث المسند إلى ستة أقسام وبيان رموزها، المقصد السابع: في تاريخ تأليف الكتاب، وقراءتي لـ: مسند الإمام أحمد جملة مرات، المقصد الثامن: في كيفية ترتيب الكتاب وتقسيمه إلى سبعة أقسام، وهذا القسم هو أصل الكتاب، المقصد التاسع: في ذكر سندي المتصل بـ: المسند إلى صاحبه الإمام أحمد.

أما المقصد الثامن فهو في كيفية ترتيب الكتاب وتقسيمه إلى سبعة أقسام، فلا أقصد بهذا التقسيم تساوي الأقسام في عدد الأحاديث، أو مقدار الكرايس كلاً، بل باعتبار الفنون، وإن كان بعضها أطول من بعض، مقدّمًا الأهم فالأهم:

القسم الأول: قسم التوحيد وأصول الدين، القسم الثاني: قسم الفقه، القسم الثالث: قسم تفسير القرآن، القسم الرابع: قسم الترغيب، القسم الخامس: قسم الترهيب، القسم السادس: قسم التاريخ، القسم السابع: في أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن". اهـ ملخصًا.

هذا، وقد فصلت فيه أكثر من غيره لأهميته وكونه متداولاً بين الناس ومطبوعاً مع شرحه

المسمى بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني في أربعة وعشرين جزءاً في دار الشهاب، القاهرة.

٢- ومن رتبّه كذلك الدكتور عبد الله ناصر عبد الرشيد رحمانى أستاذ الحديث بجامعة دار الحديث رحمانية، كراتشي، وسماه المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد:

٦٠- أحد عبد الرحمن البنا الساعاتي، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، طبعة دار الشهاب،

القاهرة، ١١/١-٣٠.

فقد رتب أحاديث المسند على حروف المعجم، وضمّ مع عمله هذا كتاب الشيخ الساعاتي الفتح الرباني مع بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، وكتاب شرح الشيخ أحمد شاکر على مسند الإمام أحمد بن حنبل، يذكر طرف الحديث، ثم يذكر اسم الصحابي الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يذكر محله في المسند، ثم محله في الفتح الرباني بذكر المجلد والصفحة من الكتاب، ثم محله من شرح الشيخ أحمد شاکر بذكر رقمه.

وكان عمله في إعداد الفهارس أن قسم جميع ما في المسند من الأحاديث المرفوعة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: الأحاديث القولية، ورتبها ترتيباً هجائياً مراعيًا الصنعة المعروفة عند أهل الترتيب. القسم الثاني: الأحاديث الملحقة بالقولية، وهي الأحاديث التي ليس فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما فيها ما يحكي قوله عليه الصلاة والسلام، كقول الصحابي: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا، أو نهى عن كذا، فرتب هذه الأحاديث ترتيباً هجائياً أيضاً، وقدم في ذلك أحاديث الأوامر، ثم أحاديث النهي وذلك لكثرة الأحاديث الواردة في الأمر والنهي، ثم سرد الأحاديث الباقية في موضعها من الترتيب.

القسم الثالث: الأحاديث الفعلية، وهي الأحاديث التي ذكر فيها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعله المبارك، فرتبها ترتيباً موضوعياً على أبواب الفقه. طبع الكتاب في أربعة أجزاء بدار طيبة في الرياض سنة ١٤١١ هـ.

٣- المحصل من مسند الإمام أحمد بن حنبل:

ألّف الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن عثمان القرعاوي كتابه المحصل هذا وهو يريد أن يجمع طرق كل حديث صحابي في موضع واحد؛ لئلا يتوهم أحد بالحكم على حديث بالانقطاع، وقد وصل بإسناد آخر، أو يحكم عليه بالضعف وقد رواه بإسناد آخر، مرتباً أحاديثه على الموضوعات حسب ترتيب الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في كتابه الفتح الرباني.

فما يورده من حديث صحابي، يبحث عن طرقه في مسند هذا الصحابي، ويذكرها مجموعة في مكان واحد، والله أعلم.

قال في خطبة الكتاب بعد الحمد والصلاة: "وقد وقفت على كلام أهل العلم في مصطلح الحديث: من أن كشف العلة والشذوذ في الحديث أمر صعب جداً، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث، وأنه يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث: "صحيح

الإسناد" أو "حسن الإسناد"؛ لأنه لو قال عنه: "صحيح، أو حسن" ربما يوجد حديث يعارضه في معناه وسنده أقوى فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذ، أو ربما اكتشف في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها، أو قال عنه: "ضعيف" ربما يوجد لراويها متابع، أو له شاهد يقويه ويجبره، فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره.

فدار في خلدي، وسنح في خاطري مسند الإمام أحمد وما حوى من الأحاديث المتفرقة التي يصعب على بعض المتعلمين تناولها، ولما لهذا المسند من عظيم القدر عند العلماء. عزمت إن شاء الله تعالى على جمع طرق كل حديث صحابي في موضع واحد، لئلا يتوهم أحد بالحكم على حديث بالانقطاع، وقد وصل بإسناد آخر، أو يحكم عليه بضعف، وقد رواه بإسناد آخر.. رأيت أن أسير على ترتيب مؤلف الفتح الرباني فما أوردته من حديث صحابي أبحث عن طريقه في مسنده وأذكرها.

وقد جعلت لكل حديث من الباب فوقه رقمًا، ولكل حديث أرقامًا تتبعه مما وجدت في مسند راويه، ولا أدعي الاستيعاب، غير أنني لا أذكر حديثًا حتى أقف عليه في المسند.

وما كان من زوائد عبد الله بن الإمام أحمد في مسند أبيه، فإني أرمز له بحرف "ز"، وسميته المحصل من مسند الإمام أحمد بن حنبل أسأل الله الإخلاص في القول والعمل والنية... (٦١).

ولم أر في كل من مكتبة كلية الشريعة بالأحساء، ومكتبة جامعة الملك فيصل أيضًا إلا المجلد الأول من الكتاب، وقد سألت بعض طلبة العلم عنه، وعن مؤلفه فلم يعرفه منهم أحد، فلا أدري هل أكمل الكتاب أم لا؟. طبع بمطابع الخالد للأوفست بالرياض.

٥- رجال المسند:

عني برجال مسند الإمام أحمد جرحًا وتعديلًا بعض أهل العلم من المحدثين منهم من ذكر رجاله مع رجال غيره في كتاب واحد، كالإمام الحسيني (٧٦٥هـ) في كتابه التذكرة برجال العشرة، والإمام ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في كتابه تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة.

ومنهم من أفرد رجاله بالذكر دون غيره كالإمام الحسيني (ت: ٧٦٥هـ) في كتابه الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال، والإمام محمد بن محمد بن يوسف الجزري (ت: ٨٣٣هـ) في كتابه المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد. وسأتكلم عمن أفرد رجاله بالذكر أولاً، ثم أتبعه بمن تكلم على رجاله مع رجال غيره.

٦١- الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن عثمان القرعاوي، المحصل، طبع بمطابع الخالد للأوفست، الرياض، ٣/١.

١- الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال:

صنّفه الإمام أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني (٦٢) بإشارة الإمام أبي بكر محمد بن المحب (ت: ٧٨٩هـ) وذلك بعد أن تم له اختصار كتاب شيخه المزي تهذيب الكمال، وبدأ العمل به سنة ٧٥٨هـ بدمشق، وكان مما امتاز به الكتاب عن غيره أن من جاء بعده ممن ألف في رجال مسند أحمد استفاد منه وأخذ عنه.

- بدأ بخطبة قصيرة بيّن فيها موضوع الكتاب والغاية من تأليفه، وكان منهجه على النحو التالي:
- رتبّ الأسماء على حروف المعجم، ثم انتقل لذكر المعروفين بالكنى، ثم المنسويين لأبائهم أو أجدادهم، ثم المشهورين بقبائلهم، أو حرفهم، ثم يذكر المبهمات من الأسماء، ثم الكنى، ثم المشتهرين بالنسبة، وكذلك فعل مع النساء الراويات.
- التزم في كتابه أن يذكر من لم يذكر في تهذيب الكمال.
- ورمز لكل راوٍ أخرج له الإمام أحمد في المسند ب: أ.
- ولكل راوٍ أخرج عنه عبد الله بن أحمد زيادة على ما رواه أبوه ب: عب.
- ولا يستوعب شيوخ الراوي وتلاميذه، وقليلًا ما يشير إلى تاريخ وفاة الراوي، أو حكم المحدثين على الحديث الذي رواه أحد العلماء.
- واهتم بذكر أقوال العلماء في الرواة جرحًا وتعديلاً، مع نسبتها إلى أصحابها دون ترجيح، وقد يجتهد في تعديل الراوي أو تجريحه إذا لم يجد حكمًا لمن سبقه من العلماء.
- قال في خطبة الكتاب بعد الحمد والصلاة: "فإنه لما قضى الله عز وجل لي في اختصار كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لشيخنا الحافظ الجيد أبي الحجاج المزي تغمّده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته، أشار عليّ من تعيّن رعايته، وتحتم إجابته، بإضافة رجال مسند الإمام أحمد بن حنبل إلى رجال التهذيب؛ لتتم فائدته وتكمل باديته وعاديته، فاستخرت الله فيما سئلت فيه، ورمزت في كتاب التهذيب على كل من له رواية في المسند بعلامة تميزه عن الأصل، فعلامته من أخرج له الإمام أحمد من رواية نفسه "أ"، وعلامة من أخرج له ابنه عبد الله بن أحمد

٦٢- هو: الإمام أبو المحاسن محمد بن الحسن بن حمزة الحسيني، ولد سنة ٧١٥هـ وسمع من ابن عبد الدائم والمزي وخلائق، وجمع رجال المسند، وألف التذكرة في رجال العشرة وغيرهما، وتوفي كهلاً في شعبان سنة ٧٦٥هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، ص ٥٦٣.

في زياداته فيه "عب"، وأفردت هذا الكتاب لسوى من ذكر هناك مرتبًا على حروف المعجم كما رتبته شيخنا أحسن الله جزاءه...".

حقق هذا الكتاب كل من الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، وطبعه عن نسختين خطيتين سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ضمن سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، باكستان في مجلد واحد. والأستاذ عبد الله سرور بن فتح محمد، نال به درجة الماجستير وطبعه في دار اللواء، الرياض سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م في مجلدين مع استدراقات الأئمة أبي زرعة العراقي والهيثمي وابن حجر.

٢- المقصد الأحمدي في رجال مسند أحمد:

ألفه الإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري (ت: ٨٣٣هـ) شيخ القراء، استدرك فيه ما فات الإمام الحسيني من رجال أحمد، ومما يؤكد صحة نسبته إلى مؤلفه أنه ذكره في ختم المسند المسمى بـ: المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد بقوله: "وأما رجال المسند فما لم يكن في تهذيب الكمال أفردته المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني بإفادة شيخنا الحافظ أبي بكر بن محمد المحب فيها قصر، وما فاته فإني استدركته، وأضفته إليه في كتاب سميت: المقصد الأحمدي في رجال مسند أحمد، وقد تلف بعضه في الفتنة، فكتبته بعد ذلك مختصرًا" (٦٣).

وقول الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة ص ٩: "كنت أفردت الأوهام التي وقعت للحسيني، وتبعه ابن شيخنا أبي زرعة العراقي في جزء مفرد، كتب عني بعضه العلامة شيخ القراء شمس الدين الجزري لما قدم القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة، وأعجله السفر عن تكملته، وبلغني أنه ضمّه إلى شيء مما يتعلق بـ: مسند أحمد" (٦٤). هذا الكتاب لم أطلع عليه ولعله ما يزال مخطوطًا والله أعلم.

أما الكتب التي ترجمت لرجال مسند أحمد مع غيرهم فهي:

١- التذكرة برجال العشرة لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (ت: ٧٦٥هـ) صاحب الإكمال:

هذا الكتاب اختصار وتلخيص لكتاب شيخه الإمام المزي الموسوم بـ: تهذيب الكمال، جعله في جزأين، فيها استقصاء لجملة رجاله، وعدم مغادرة ترجمة منها، "فجاء كتابًا لا نظير له في ترتيبه ورسمه، وعظم فائدته وصغر حجمه"، إلا أنه لم يضم إليهم ما زاده الإمام المزي من رجال غير رواة الستة،

٦٣- المصعد الأحمدي، ص ٢٤.

٦٤- ابن حجر، تعجيل المنفعة، ص ٩.

والسبب في ذلك: أن هذه التآليف لا تجري في الاحتجاج مجرى الكتب الستة، وجعل عوض ذلك رجال كتب الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب؛ لأن عدّتهم في استدلالهم لمذاهبهم في الغالب على ما رواه بأسانيدهم في مسانيدهم، فضمّ إلى هذا التلخيص رجال موطأ مالك ومسنند الشافعي ومسنند أبي حنيفة، ومسنند أحمد. وكان منهجه فيه: أن رتّب الأسماء على حروف المعجم في الاسم واسم الأب، مع ذكر ما يميز به الراوي في كنيته، أو اسمه، أو لقبه، وذكر بعض شيوخه، وتلامذته، مع ما قيل فيه من جرح أو تعديل.

كما ذكر رموز من أخرج له من العشرة، وقد ميّز بذلك بين شيوخ العشرة، من غيرهم ممن هم في أسانيدهم، ولم يكونوا من شيوخهم. فرمز لمالك "ك"، وللشافعي "فع"، ولأبي حنيفة "فه"، ولأحمد "أ"، ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه "عب"، وترك رموز الكتب الستة كما رمز لها المزي (٦٥). حققه الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، ونشرته مكتبة الخانجي في القاهرة.

٢- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:

صنّفه الحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ) في تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم الإمام المزي في تهذيب الكمال من كتب الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب، وهي الموطأ للمالك، ومسنند الشافعي، ومسنند أحمد، والمسنند الذي خرجه الحسين بن محمد خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة، التقطها من كتاب التذكرة للحسيني، وتعقبه في بعض الأوهام، وتتبع ما في الإكمال للحسيني من فائدة زائدة على التذكرة، وزاد عليه تراجم رجال الغرائب عن مالك الذي جمعه الدارقطني، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي، والزهد لأحمد بن حنبل، والآثار لمحمد بن الحسن وأبقى رموز الأئمة الأربعة كما في التذكرة للحسيني، إلا أنه زاد رمزًا واحدًا هو "هب" لكل راوٍ استدركه الإمام الهيثمي على الحسيني في الإكمال عمن في مسنند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال. ثم قال: فمن كان في التهذيب اقتصر على اسمه فقط، وقلت: هو في التهذيب، ومن زاد عليه: ذكرت ما وقفت عليه من حاله ملخصًا. وبانضمام هذه المذكورات يصير تعجيل المنفعة إذا انضم إلى رجال التهذيب حاويًا إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة (٦٦). طبع بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٤هـ ثم صور بدار

٦٥- انظر: مقدمة المحقق، وتعجيل المنفعة، ص ٢، ٣، ومحمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، المطبعة العربية، حلب، ط ١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ونشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ١٩٧.

٦٦- مقدمة كتاب: تعجيل المنفعة، ص ٢-٩، وانظر: أصول التخريج، ص ١٩٨.

الكتاب العربي ببيروت. كما طبعته دار البشائر الإسلامية، بيروت سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م الطبعة الأولى في مجلدين بتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، الذي نال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى.

٦- أطراف المسند:

كتب الأطراف كثيرة ومهمة، ولها فوائد متعددة، "وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيد، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيّد بكتب مخصوصة" (٦٧). وقد أُلّف في هذا العلم عدد من أئمة الحديث لكثرة ما له من فوائد، ففيه (٦٨):

- تجمع طرق الحديث من الكتب التي وضع لها كتاب الأطراف، فيظهر ما في الإسناد من انقطاع، ويميّز المهمل من الرواة، ويعين المهم...
- ويعرف من أخرج الحديث من الأئمة، وأماكن ذكره في كتبهم.

- كما يعرف عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عمل عليها كتاب الأطراف...
١- وكان ممن أُلّف فيه - مما يخص بحثنا - الإمام ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) في كتابه إتحاف

المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (٦٩)، وهي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني، وإنما زاد العدد واحدًا؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعة. وهو في ثمان مجلدات (٧٠).

حققه الدكتور زهير الناصر، وبعض طلبة العلم، وكانت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م وصدر بالتعاون بين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، ونشرته وزارة الشؤون الإسلامية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٦٧- الرسالة المستطرفة، ص ١٢٥.

٦٨- ينظر: أصول التخرّيج، ص ٤٩، وعبد المهدي بن عبد القادر، طرق تخرّيج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر، نشر: دار الاعتصام، القاهرة، ص ١٠٨.

٦٩- قدمته على: الإمام أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المسند المعتلي لأنه أصله، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، طبع دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، كما حققه سمير بن أمين الزهري وطبع في دار الضياء، الرياض، فإن الإمام ابن حجر اختصر المسند المعتلي من إتحاف المهرة، تحقيق: زهير الناصر، نشرته وزارة الشؤون الإسلامية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٩٦م.

٧٠- الرسالة المستطرفة، ص ١٢٧.

٢- كما أُلّف في أطراف مسند الإمام أحمد كتابه إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي في مجلدين، وقد أفرده من كتاب إتحاف المهرة (٧١).

قال الحافظ في خطبته بعد الحمد والصلاة: "أما بعد، فهذا كتاب أطراف الحديث التي اشتمل عليها المسند الشهير الكبير للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مع زيادات ابنه..."، وكان منهجه فيه على النحو التالي:

- رتّب أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم من عرف بالكنية، ثم المبهم، ثم النساء كذلك.
- فإذا كان الصحابي أكثرًا رتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضًا، أما إذا كان بعض الرواة أكثرًا عن ذلك الصحابي الأكثر، فإنه يرتب الرواة عنه أيضًا، أو يرتب أحاديثه على الألفاظ.
- وأشار في أوائل تراجم الصحابة المقلّين إلى أماكنها من الأصل.
- وأما من كان من الصحابة أكثرًا فإنه يرمز على اسم شيخه عددًا يعلم منه محلّ ذلك في أيّ جزء هو من مسند ذلك الصحابي.
- وإذا كان من زيادات عبد الله، فإنه يقول أول الإسناد: قال عبد الله.

ثم قال: "وهذه معرفة الرموز التي على الأحاديث، ولكي يتبين من شارك الإمام أحمد في تخريج ذلك الحديث من الأئمة: فللبخاري "خ"، ومسلم "م"، ولأبي داود "د"، وللنسائي "س"، وللمزمذني "ت"، ولابن ماجه "ق"، ولابن خزيمة في صحيحه "خز"، ولأبي عوانة في صحيحه "عه"، ولابن حبان في صحيحه "حب"، وللحاكم في مستدركه "ك"، وللدارقطني في السنن "قط"، وللدارمي في جامعه "مي"، وما خلا عن رقم فلم يخرج أحد من هؤلاء من ذلك الوجه، مع احتمال أن يكون بعضهم أخرجه من وجه آخر" (٧٢).

حققه وعلق عليه الدكتور زهير بن ناصر الناصر، وطبع بدار ابن كثير بدمشق وبيروت سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، وعدد مجلداته عشر بالفهارس. كما حققه سمير بن أمين الزهيري، وطبع في دار الضياء بالرياض.

٧- زوائد المسند:

قال العلامة الكتاني في تعريف كتب الزوائد: "ومنها - أي كتب الحديث - كتب الزوائد، أي:

٧١- المصدر السابق، وإسمايل باشا البغدادي، هدية العارفين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٧٢- ينظر: مقدمة كتاب: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي.

الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معينٍ منها" (٧٣). وكذلك قال الدكتور الطحان: "المقصود بالزوائد: المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب، عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى" (٧٤).

بينما يرى الدكتور خلدون الأحذب أن هذين التعريفين انصبا حول كتب الزوائد، لا على علم زوائد الحديث، فيعرّفه بقوله: "علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديث بتامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده" (٧٥).

ومعظم كتب الزوائد تكون زوائدها على الكتب الستة أو بعضها، إلا ما كان من الإمام ابن حجر (٧٦) فإنه زاد كتاب المسند للإمام أحمد مع الكتب الستة في الكتب التي ألفها في الزوائد؛ لأنه يرى "أن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته"، لكن الإمام ابن الصلاح (٧٧) ومن وافقه يرى أن كتب المسانيد دون الكتب الخمسة في الاحتجاج.

بعد أن عرفنا علم زوائد الحديث، وعلى أي الكتب تكون الزوائد، فإن الإمام الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر (٧٨) (ت: ٨٠٧هـ) قد أُلّف في هذا العلم كتبًا متعددة منها:

١- غاية المقصد في زوائد المسند، جمع فيه زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة، فرتب الأحاديث على أبواب الفقه، والتزم ذكر أسانيدها (٧٩).

٧٣- ينظر: الرسالة المستطرفة، ص ١٢٧ - ١٢٨.

٧٤- أصول التخرّيج، ص ١٠٥.

٧٥- خلدون الأحذب، علم زوائد الحديث، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص ١٢.

٧٦- الرسالة المستطرفة، ص ١٢٨.

٧٧- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن صلاح الشهرزوري، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص ٣٧ - ٣٨.

٧٨- هو: الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان، ولد سنة ٧٣٥هـ ورافق العراقي في السماع، وكان ملازمًا له، جمع زوائد مسند أحمد على الكتب الستة وغيرها، مات في تاسع عشر في رمضان سنة ٨٠٧هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، ص ٥٧٢.

٧٩- بستان المحدثين، ص ٧٠.

قال في خطبته بعد الحمد والصلاة: "فقد كنت كتبت من زوائد الإمام أحمد - رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مثواه - زوائده على الكتب الستة، ذكرت فيه ما انفرد به الإمام أحمد وولده أبو عبد الرحمن من حديث مرفوع بتمامه، وحديث شاذ لهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة، وربما كانت الزيادة في أول الحديث وهو طويل فاقتصر عليها، وربما كانت في آخره فتارة اقتصر عليها، وتارة أذكره كله وأزيد بقولي: رواه فلان خلا فلان باختصار، وربما سمع عبد الله بن الإمام أحمد الحديث من أبيه، ومن شيخ أبيه فيقول: حدثنا أبي، حدثنا عبد الله بن أبي شيبه، وسمعتُه أنا من ابن أبي شيبه، فأذكره كذلك، وما زاده عبد الله فأقول في أوله: قال عبد الله: حدثنا فلان..."(٨٠).

هذا الكتاب مخطوط في مكتبة الحرم المكي، ومنه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم: ١٨٣٩ وعدد أوراقها ٣٦٠ ورقة، وقد حقق في جامعة أم القرى بمكة المكرمة في أربعة رسائل دكتوراه(٨١).

٢- كما ألّف الإمام الهيثمي كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، جمع فيه زوائد ستة كتب على الأصول الستة، وهي مسند أحمد، وأبي يعلى، والبزار، ومعجم الطبراني الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير في كتاب واحد، حذف أسانيد هذه الكتب، ورتب أحاديثها على أبواب الفقه، وعقّب كل حديث بالحكم عليه بما يليق به، وتكلم على بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، وهو من أنفع كتب الحديث(٨٢). "والمستفاد له يجد أن الصحيح منها كثير، يزيد على النصف، وأن أكثر الصحيح هو ما رواه الإمام أحمد نفسه"(٨٣). طبع الكتاب في القاهرة، ونشرته مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢هـ في عشر مجلدات كبار، وأعدت تصويروه دار الكتاب العربي في بيروت.

وقد أشار الدكتور سهيل حسن عبد الغفار في بحثه "جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانية في خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري"(٨٤) إلى خدمة الشيخ إرشاد الحق الأثري لكتاب غاية المقصد في زوائد المسند، ولا أدري ما عمل الشيخ فيه؟.

-
- ٨٠- المكتبة الشاملة: الإصدار الثاني، قسم المتون، وعلم زوائد الحديث، ص ٥٠.
٨١- ينظر: علم زوائد الحديث، ص ٥٠، وعامر حسن صبري، زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ١١٤.
٨٢- ينظر: الرسالة المستطرفة، ص ١٢٩، وزوائد عبد الله بن أحمد في المسند، ص ١١٤.
٨٣- ينظر: الباحث الخليل، ص ٢٨.
٨٤- ينظر: عبد السميع أنيس، الجهود المبذولة في خدمة السنة النبوية في القرن الرابع عشر، طبعة جامعة الشارقة، النشر العلمي، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ١ / ٣١٥.

٣- وقد قام الدكتور عامر حسن صبري بجمع زوائد عبد الله بن أحمد في المسند في كتاب سماه زوائد عبد الله بن أحمد في المسند، قدّم له بمقدمة نفيسة، تكلم فيها عن الإمام عبد الله وجهوده في خدمة السنة، بلغت صفحاتها ١٣٤ صفحة، قال فيها: "زوائد عبد الله في المسند، وهو كتابنا هذا، جمعت فيه الأحاديث الزائدة على أحاديث الإمام أحمد، ورتبتها على أبواب الفقه؛ ليسهل الكشف عنها، وذكرت فيه ما انفرد عبد الله عن أبيه من حديث بتمامه، أو من حديث شاركه فيه وفيه زيادة عنده، أو من طريق صحابي آخر غير الصحابي الذي روى له الإمام أحمد، وإن كان المتن واحداً..." (٨٥). وكانت طريقته في جمع أحاديث المسند ودراستها على النحو التالي (٨٦):

- تتبع أحاديث المسند حديثاً حديثاً، وجمع الأحاديث والآثار التي رواها عبد الله عن غير أبيه، ثم ميّز بين زوائد عبد الله عن غيرها...
- وخرّج الأحاديث تخریجاً موسعاً.
- وحكم على الأحاديث بما يليق بها.
- وذكر المتابعات والشواهد مع دراسة أسانيدها والحكم عليها.
- ورتّب الأحاديث على الأبواب والكتب الفقهية.
- ورقم الأحاديث بالرقم المسلسل.
- وضبط الأحاديث بالشكل، كما ضبط الأعلام التي تحتاج إلى ضبط.
- وأشار في نهاية الحديث والآثر إلى موضعه في المسند بذكر الجزء والصفحة.
- وذكر معاني الكلمات الغريبة، ووضح الجمل الغامضة، وناقش بعض المسائل الفقهية، ووضع له فهرس متنوعة. طبع الكتاب بدار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

غريب المسند:

الغريب في لغة العرب: البعيد عن أقاربه، وهو هنا الغامض الخفي معناه على الناس. وفي اصطلاح العلماء: "ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها" (٨٧).

٨٥- مقدمة المؤلف، ص ١١٤ - ١١٥.

٨٦- مقدمة المؤلف، ص ١٣٢ - ١٣٤.

٨٧- ينظر: علوم الحديث، ص ٢٧٢، وابن أثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والآثر، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١/٥، ١٠، والرسالة المستطرفة، ص ١٥، ومحمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ٩، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ١٧٤.

وقد اهتم بهذا العلم علماء الحديث بعد أن اختلط العرب بغيرهم، وقاموا ببيان الكلمات الغامضة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو فنٌّ مهمٌّ لا يليق بطالب العلم جهله، ولا ينبغي لغير العالم به التصدي له، فقد سئل الإمام أحمد عن حرف من الغريب فقال: "سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن، فسأخطئ". وأحسن ما يفسر به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء مفسراً بحديث آخر. وقد جمع غريب المسند^(٨٨) أبو عمر محمد بن عبد الواحد، المعروف بغلام ثعلب (ت: ٣٤٥هـ) في كتاب، وهو من الأهمية بمكان لو عرفنا عنه شيئاً، وأظنه في عداد المفقودات، والله أعلم.

٨ - إعراب المسند:

لقي القرآن الكريم من أهل العربية اهتماماً عظيماً، فأكثر علماءها قديماً وحديثاً من التصنيف في إعرابه، كما عني علماء الحديث النبوي وشراحه بمناقشة وجوه الإعراب المحتملة للحديث المشكل، مثل شرح صحيح مسلم للإمام القرطبي، وشرح صحيح البخاري للكرماني، وفتح الباري لابن حجر. وكان ممن تصدّى لإعراب الحديث النبوي أبو البقاء العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي، وابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والإمام السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد (ت: ٩١١هـ) في كتابه عقود الزبرجد على مسند أحمد^(٨٩).

هذا الكتاب "من أوفى كتب إعراب الحديث، وأغزرها مادة، ويكفي للتدليل على غزارة مادته وكثرة مصادره: أن نذكر أن كتابي العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللذين أدخلهما الإمام السيوطي في ثنانيا كتابه كاملين قد ذابا في خضم هذا الكتاب الضخم"^(٩٠). كما أدخل في كتابه هذا عشرات الأحاديث التي ليست من المسند، ورتبه على حروف المعجم، بأن جمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي في مسند خاص به، ويتكلم على إعرابها الواحد تلو الآخر، ثم يتكلم على الأحاديث الأخرى في مسانيد كل صحابي على حدة، مع تخريج الأحاديث والإشارة على كل حديث برمز من أخرجه من أصحاب الكتب الستة، فإن لم يكن الحديث فيها، ولا في مسند الإمام أحمد صرح بذكر من أخرجه من أصحاب

٨٨ - ينظر: العلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي المعروف بحاجي

خليفة، كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٢/١٦٨٠.

٨٩ - ينظر: المصدر السابق، ٢/١٦٨٠، وذكره الشيخ أحمد شاکر في جريدة مراجعه، ٢/٣٧٥.

٩٠ - مقدمة المحققين.

الكتب الأخرى، لكن المحققين لم يذكروا هذه الرموز بعد كل حديث أو لفظة منه، ولعلها استدركا ذلك في تخريجهم له في الحواشي.

واسمع إليه وهو يتحدث عن كتابه هذا في خطبته: قال بعد الحمد والصلاة: "قد أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن الكريم، ولم يتعرض لإعراب الحديث سوى إمامين، أحدهما: أبو البقاء العكبري... أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعرابها، إلا أنه لاختصاره لا يروي الغليل ولا يشفي العليل، والثاني: جمال الدين بن مالك فقد ألف في ذلك تأليفاً خاصاً بـ: صحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع، وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع... أجعله على مسند أحمد مع ما أضمه إليه من الأحاديث المزيده، وأرتبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة..؛ لكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلم في إعرابه، فإن شئت فسّمه عقود الزبرجد على مسند أحمد، وإن شئت فقل: عقود الزبرجد في إعراب الحديث، وقد رمزت على كل حديث رمز من أخرجه من أصحاب الكتب الستة المشتهرة، وإن لم يكن فيها ولا في المسند صرّحت بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب المعتبرة"^(٩١). حقق الكتاب الأستاذان أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حليبي، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م في مجلدين اثنين.

٩- اختصار المسند:

اختصر المسند بعض أئمة الحديث كالإمام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملحق (ت: ٨٠٤هـ) والشيخ عمر بن أحمد الشجاع الشافعي الحلبي (ت: ٩٣٦هـ) انتقى من المسند كتاباً سماه الدر المنتقد من مسند أحمد^(٩٢)، والشيخ أبو الفرج الخطيب^(٩٣) (ت: ١٣١١هـ) في كتاب سماه الدر والزبرجد مختصر مسند الإمام أحمد في أربعة مجلدات، وهذه الكتب الثلاثة لم أطلع عليها، ولا أعرف عنها شيئاً.

وأخيراً قام الأستاذان عبد الرحمن العك ومحمد إدريس سلام بتأليف كتاب سماه مختصر مسند

الإمام أحمد، وكان منهجها في اختصاره على النحو التالي:

- رتبت أحاديث المسند على الأبواب الفقهية.

٩١- المقدمة، ١/٥-٦، ١٢.

٩٢- ينظر: كشف الظنون، ٢/١٦٨٠.

٩٣- ينظر بحث: بديع السيد اللحام في الجهود المبذولة في خدمة السنة في القرن الرابع عشر، كتاب الوقائع، ١/٢٧٥.

- وقسمت مواضيع الأحاديث إلى عناوين عامة، واختير منها الأحاديث الجامعة، ثم فصلت إلى مواضيع خاصة حسب كل حديث.
- وأشير إلى أماكن الأحاديث في المسند برقم الجزء والصفحة.
- وخرجت الأحاديث من كتب السنة المشهورة المعتمدة، وشرح الغريب وما يحتاج إلى شرح.
- وحذفت الأسانيد ولم يبق إلا راوي الحديث من الصحابة.

قال في خطبته بعد الحمد والصلاة: "لقد سألت الله تبارك وتعالى أن أتشرف لخدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهداني لاختصار مسند الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والجماعة وأرضاه؛ ليكون نفعه للناس أقرب، فإنهم يملّون مطالعة المطولات، فأخذت باختصاره على وفق ترتيب الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني بوضع العلامة أحمد عبد الرحمن البنا" (٩٤).

طبع الكتاب بدار الحكمة بدمشق وبيروت سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م في مجلد واحد.

١٠- فهرس المسند:

أ- فهرس ألفاظه وموضوعاته:

قام مجموعة من المستشرقين بفهرس ألفاظ وموضوعات بعض كتب الحديث الشريف لأغراضهم الاستشراقية الخاصة في كتابين مهمين:

أحدهما: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وهو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة كتب من أشهر مصادر السنة، وهي الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الدارمي^(٩٥)، وتولى نشره أحدهم، وهو الدكتور أرنديجان ونسك (١٩٣٩ م) بمشاركة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ولم يجعل لهذا المعجم مقدمة تبين طريقة الكتاب وتنظيمه، إلا أن طريقة الدلالة على موضع الحديث في مسند الإمام أحمد أن يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير، ورقم صغير أمام الكلمة التي يبحث عنها، فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء. طبع الكتاب بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا في سبعة مجلدات كبار، استغرقت طباعته ٣٣ سنة، الطبع الأول سنة ١٩٣٦ م، والسابع سنة ١٩٦٩ م، ثم صوّر مرات في كل من بيروت وإستانبول، وما يزال الكتاب مرجعاً مهماً لطلبة العلم ومريديه، مع ما عليه من المآخذ.

٩٤- المقدمة، ص ٥.

٩٥- ينظر: أصول التخريج، ص ٩٢ - ١٠٥.

وثانيهما: مفتاح كنوز السنة تصنيف وترتيب المستشرق الهولندي أرنند جان فنسك (١٩٣٩م) وهو كتاب مفهرس حديثاً على الموضوعات لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة وأمهايتها (٩٦) وهي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وأبي داود الطيالسي، وسنن الدارمي، ومسند زيد بن علي، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، وطبقات ابن سعد.

كان تصنيفه باللغة الإنجليزية، فنقله إلى العربية مع القيام بخدمته الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، ونشره لأول مرة باللغة العربية سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م، وقدم له العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر بمقدمة تعريفية قال فيها: "وقد رتب الأستاذ ونسك كتابه على المعاني والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية، وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب" (٩٧)، كما قدم له السيد محمد رشيد رضا مقدمة تعريفية أخرى (٩٨). فالكتاب معجم للموضوعات الحديثية مرتبة على حروف المعجم، وطريقة الدلالة فيه على موضع الحديث في مسند الإمام أحمد يكون بذكر رقم الجزء، ورقم الصفحات في كل جزء. وهذا الكتاب مفيد جداً لكل مشتغل بالحديث الشريف، بل لا يستغني عنه طالب علم. طبع الكتاب بمطبعة معارف لاهور سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ثم صور أكثر من مرة في بيروت، وهو في مجلد واحد.

ب - فهرس أسماء الصحابة:

ومن فهرس المسند كذلك أصحاب المكتب الإسلامي، ودار صادر ببيروت، حينما صوروه سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة، فألحقوا بالطبعة المصورة فهرساً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة، وقد أثبتوه في أول الجزء الأول من المسند، وذكروا أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قد صنّفه لنفسه، إلا أن فيه سقطاً لبعض أسماء الصحابة ممن لهم رواية في المسند.

٩٦ - ينظر: المصدر السابق، ص ١٢٠ - ١٣٠.

٩٧ - ينظر: أرنند جان فنسك، مقدمة مفتاح كنوز السنة له، تعريب: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع بمطبعة معارف، لاهور، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، ص "غ".

٩٨ - ينظر: المصدر السابق ص "ن".

ج- فهرس أحاديث المسند:

كما قامت دار الكتب العلمية ببيروت أول سنة ١٩٨٥م بنشر فهرس يشتمل على جميع أحاديث المسند حسب الترتيب الهجائي، أعده أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، وتولت توزيعه دار الباز بمكة المكرمة، وهو في مجلد واحد. وكذلك الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي قام بوضع فهرس ألف بائي ل: المسند سماه مرشد المحترار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الحديث والآثار وطبعه بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٩٨١م وهناك فهرس أخرى، والله أعلم.

١١- شروح المسند:

لم أقف على أحد من المتقدمين ممن تصدى لشرح المسند مع ما له من أهمية عند علماء الحديث، والظاهر - والله أعلم - أنهم تقاصروا عن شرحه، إما طوله وكبر حجمه، أو أنه استغني عن شرح أحاديثه بما قام به بعض علماء الحديث من شرح أمهات كتب السنة، ومعظم أحاديثها في المسند، أو أن المسند "بحر لا ساحل له، تنقطع دونه الأعناق، وقد رتب على مسانيد الصحابة فلا يفيد منه إلا من حفظه" (٩٩). وأول من وقفت على شرحه ل: المسند الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٩هـ)، ثم الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي (ت: ١٣٧٨هـ)، ثم الشيخ أحمد محمد شاکر (ت: ١٣٧٧هـ)، وأخيراً تحقيق المسند والتعليق عليه للشيخ شعيب الأرنؤوط وزملائه، وهذه الشروح ما هي إلا تعليقات لطيفة على الأحاديث، ليست كالشروح المستوعبة لكل ما يتعلق بالحديث من الكلام، وسأتكلم عنها الواحد تلو الآخر:

أ- حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل، تصنيف العلامة نور الدين محمد ابن عبد الهادي التتوي المدني محدث المدينة المنورة، وأحد من خدم السنة من المتأخرين خدمة لا يستهان بها، وحاشيته هذه على المسند لا يستغني عنها مطالعته أو قارئه (١٠٠).

وكان منهجه في هذا الشرح (١٠١) أن اختصر الأسانيد فلا يذكر أحياناً إلا الصحابي، وأحياناً أخرى يذكر قبله راويين أو أكثر، وحذف المكرر من الأحاديث حيث بلغت أحاديث شرحه أحد عشر ألفاً

٩٩- ينظر: الشيخ أحمد شاکر، مقدمة شرح المسند، ١/٣-١٦.

١٠٠- ينظر في ترجمته: العلامة عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ١/١٤٨.

١٠١- ينظر: المقدمة، ١/٤٤-٥٣.

تقريبًا، وترجم للصحابة أصحاب المسانيد عند ذكر أول مسند الواحد منهم، وضبط الألفاظ والكلمات، وقام بياضح الغريب، وإعراب الكلمات ليبين المقصود منها، ثم تكلم على رجال الأسانيد جرحًا وتعديلاً، وحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، وأحيانًا يذكر المذاهب الفقهية من خلال الأحاديث، فقد قال في خطبته بعد الحمد والصلاة: "هذا تعليق لطيف على مسند الإمام الهمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه، مقتصر فيه على ذكر ما يحتاج إليه القارئ والمدرس: من ضبط اللفظ، وإيضاح الغريب، والإعراب، قدر ما تيسر إن شاء الله تعالى رزقنا الله الختام على الإيذان بعد التوفيق للإتمام آمين رب العالمين، ولنبدأ قبل الشروع في المقصود بذكر بعض أحوال الإمام المؤلف تبركًا به، وإن كان هو لشهرته غنيًا عن ذلك" (١٠٢). طبع الكتاب بدار النوادر بدمشق وبيروت سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م لحساب وزارة الأوقاف القطرية بعناية نور الدين طالب صاحب الدار في ١٧ مجلدًا.

ب- بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، صنفه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي (١٠٣) (ت: ١٣٧٨هـ) وهو شرح لكتابه الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وكتاب الفتح الرباني قد رتب مؤلفه على الموضوعات كما ذكرت ذلك في ترتيب المسند، أراد الشيخ أن يتم عمله في المسند، فشرحه شرحًا لطيفًا كان منهجه فيه على النحو التالي:

ذيل كل حديث بسنده ؛ لأنه أثر في ترتيب المسند حذف السند، وحلّ غريب المتن وضبطه، معرضًا عن ذكر تراجم الرواة من الصحابة وغيرهم، وقد يشير إلى ضبط اسم راو، أو بيان حاله إذا خشي التحريف أو التصحيف، ويبيّن حال الحديث مع ذكر من أخرجه من أصحاب الأصول، أو من أورده من المتأخرين مع ذكر رموز أسمائهم وأسماء كتبهم بالرموز المشهورة، كما يشير في آخر كل باب إلى ما يستفاد منه، ويذكر من ذهب إليه من المجتهدين إن كان في أحكام الفروع. ويرجع مختصرات المتون إلى أصولها، مع الإشارة في التعليق إلى أنها طرف من حديث ذكر بتمامه في باب كذا، وربما ذكره في التعليق. وقد ضمن الشرح كل ما في كتاب القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر موزعًا على كل حديث ما يختص منه.

١٠٢- الحاشية، ٣/١.

١٠٣- ولد المؤلف في قرية من قرى مصر من أعمال مديرية الغربية تسمى شمشيرة، وكان والده فلاحًا، فألحقه بكتاب القرية فحفظ القرآن، ثم انتقل إلى الإسكندرية لدراسة العلم الشرعي، تعلم في أثنائها حرفة إصلاح الساعات وبيعها فاشتهر بالساعاتي، ثم انتقل إلى بلدة المحمودية فبقي بها سنين، ثم ارتحل إلى القاهرة وبها توفي قبل ظهر يوم الأربعاء ٨ جمادى الأولى ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، وصلى عليه جم غفير من الناس، ودفن بجوار قبر ابنه الأكبر الشيخ حسن البنا بقرافة الإمام الشافعي رحم الله الجميع. ينظر: خاتمة الشرح بقلم ولده.

كما أشار إلى أن كل حديث قال فيه: لم أف أف عليه، فيكون غالبًا مما انفرد به الإمام أحمد. وأخيرًا ذكر رموز تعليقه ليكون المطالع على ذكر لها.

قال في خطبته بعد الحمد والصلاة: "هذا تعليق وجيز وضعته على كتابي الموسوم بـ: الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني لنشر جواهره، وإبراز ضائره، وكشف القناع عن إشارات، والإفصاح عن لغاته، وكَلْتُ فيه الجليات للناظرين تفاديًا من الإملال، وحققت بشرح مهمته الآمال، وسميته بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني راجيًا أن ينفع الله به المسلمين، وأن يجعله ذخيرة إلى يوم الدين..." (١٠٤).

مرض الشيخ (١٠٥) وهو يعمل في الجزء الثاني والعشرين من الكتاب، وقد أتم كتاب السيرة النبوية والأبواب المتعلقة به، وبدأ العمل في أبواب مناقب الصحابة حتى وصل إلى "باب ما جاء في جرير بن عبد الله البجلي" فتوفي بعد ثلاثة أيام من بدء المرض ولم يكتمل الشرح، فقام العلامة محمد عبد الوهاب بجبري بإتمام شرح الجزء الثاني والعشرين وتخريج أحاديثه، ثم كونت لجنة لإتمام الجزأين: الثالث والعشرين والرابع والعشرين، فأتمت ما بدأه الشيخ. طبع الكتاب بدار الشهاب في القاهرة.

ج- شرح المسند للشيخ أحمد شاكر:

ومن قام بشرح المسند أيضًا العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر (١٠٦) (ت: ١٣٧٧هـ)، وكان السبب الدافع له للقيام بهذا العمل - كما بين في المقدمة (١٠٧) - أن المسند "بحر لا ساحل له، وأن الأعناق تنقطع دونه، وأنه رتب على مسانيد الصحابة، فلا يكاد يفيد منه إلا من حفظه"، وأن خير ما تحدث به علوم الحديث أن يوفق رجل لتقريب هذا المسند الأعظم للناس، متمنيًا أن يكون ذلك الرجل، وأن تكون لـ: المسند فهارس متقنة علمية ولفظية، وقد عنى بالفهارس العلمية (١٠٨): فهارس للأبواب والمسائل

١٠٤ - ٢/١.

١٠٥ - ينظر: ما كتبه ولده في ترجمته، ٢٤/٧٣٢ - ٧٣٧.

١٠٦ - ينظر في ترجمته: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ١/٢٥٣، وهو أحد أعلام الحديث في العصر الحديث، له مؤلفات في التفسير والحديث وغيرها، منها الشيخ أحمد شاكر، شرح المسند، طبعة دار المعارف، القاهرة، بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٧م، وشرح سنن الترمذي ولم يتمها، وتوفي سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، وترجم له عدد من العلماء.

١٠٧ - ينظر: المقدمة، ١/٣-١٦.

١٠٨ - قال الشيخ محمد حامد الفقي: أما الفهارس العلمية فهي الأصل لهذا العمل العظيم، ما نظن أحدًا سبق الأستاذ المحقق إلى مثلها، وقد بناها على أرقام الأحاديث، فذلل الصعوبة التي يعانها المشتغلون بالسنة. ينظر: ٢/٣٧٤ من هذا الشرح.

العلمية التي ترشد الباحث على ضوئها إلى كل ما جاء في المسند في المعنى الذي يريده، وقد جعل لأحاديث الكتاب أرقامًا متتابعة، من أول الكتاب إلى آخره بنى عليها الفهارس التي ابتكرها، فرقم الحديث يوضع في كل باب وفي كل معنى يدل عليه، أو يصلح للاستشهاد فيه.

وأما الفهارس اللفظية فهي أنواع:

- ١- فهرس للصحابة رواة الأحاديث مرتب على حروف المعجم ببيان الجزء والصفحة، وفيه أرقام الأحاديث التي من روايته، سواء كانت في مسنده الخاص أم جاءت في مسند غيره من الصحابة... وما كان من رواية صحابي لم يسمّ وضع في اسم التابعي الذي رواه عن الصحابي المبهم.
- ٢- فهرس الجرح والتعديل، وهو فهرس للرواة الذين تكلم عليهم الإمام أحمد أو ابنه عبد الله في المسند، وهم قليل، وللرواة الذين يتكلم عليهم في كلامه على الأحاديث، ولم يجعل هذا الفهرس عامًا لكل رجال الأسانيد.
- ٣- فهرس للأعلام التي تذكر في متن الحديث.
- ٤- فهرس للأحاديث التي تذكر في متن الحديث أيضًا.
- ٥- فهرس لغريب الحديث، وزاد على كتب الغريب: أن ذكر المادة، ومن الحديث موضع الشاهد الذي يدخل تحتها، ويشير إلى رقم الحديث.

وكان منهجه في هذا الشرح أنه:

- لم يلتزم في الكلام على الأحاديث أن يخرجها كلها، بل جعل همه أن يبين درجة الحديث، فإن كان صحيحًا ذكره، وإن كان ضعيفًا بين سبب ضعفه، وإن كان في إسناده رجل مختلف في توثيقه أو تضعيفه اجتهد رأيه فيه، ثم يذكر من أخرج الحديث ممن رواه من أصحاب الكتب الأخرى.
- ولم يتعرض في شرحه لشيء من أبحاث الفقه والخلاف ونحوها.
- واقتصر في تفسير الغريب على ما تدعو إليه الحاجة جدًا.
- ولما كانت أحاديث المسند تتكرر كثيرًا، رأى أن يذكر بجوار كل حديث رقم الرواية التي سبقت في معناه أو لفظه. فإن كان مكررًا بنصه أو قريبًا من نصه قال: "مكرر كذا" وذكر الرقم الذي مضى، وإن كان الآخر أطول من الأول قال: "مطول كذا"، وإن كان أوجز منه قال: "مختصر كذا".
- وحذف إسناد أبي بكر القطيعي إلى الإمام أحمد؛ ليكون التحديث في كل حديث من الإمام أحمد؛ حتى لا يظن ظان أن الحديث ليس من تأليف الإمام أحمد.

- ويَبِّنُ بصراحة زيادة عبد الله بن أحمد، وزيادة القطيعي - وهي قليلة - فيقول فيها: "قال عبد الله ابن أحمد"، أو "قال أبو بكر القطيعي"، وكذلك في الأحاديث التي وجدها عبد الله بخط أبيه ولم يسمعها منه: أن هذا قول عبد الله.
- وألحق أربعة كتب ألفت في شأن المسند بعمله، وهي: خصائص المسند للحافظ أبي موسى المدني (ت: ٥٨١هـ)، والمصعد الأحمدي في ختم المسند للحافظ الجزري (ت: ٨٧٣هـ)، والقول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، وذيل القول المسدد للمحدث محمد صبغة الله المدراسي.
- ثم ترجم للإمام أحمد ترجمة مختارة من تاريخ الإسلام للإمام الذهبي وطبعه في دار المعارف سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٤٦م.
- غير أن الشيخ لم يتم شرحه، بل شرح ثلث الكتاب تقريباً، ونشر منه (١٠٩) ١٥ مجلداً، بلغت الأحاديث التي ضبطها وحققتها ٨١٠٠ حديث، من أصل ٢٧٦٤٧ حديثاً، وتوفي ولم يكمل تحقيق الكتاب وشرحه، ولم نر الفهارس التي وضع خططها، وبدأ العمل بها (١١٠). فأتمه الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم، والدكتور عمر هاشم، وأكملة حمزة الزين، وطبع في عدة مجلدات كبار. والمتتبع لما كتبه الشيخ، ومن أتمه من بعده يرى فرقاً بين العملين، والله أعلم.
- د- مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق شعيب الأرنؤوط:
- قام بعض علماء الشام (١١١) في العصر الحاضر بتحقيق مسند الإمام أحمد، والتعليق عليه، وكان الباحث لهم على عملهم: ما رأوه من تحريف وتصحيف وسقط وقع في طبعين سابقين، فبدلوا ما في وسعهم لجمع المخطوطات التي تساعدهم في توثيق النص وضبطه، ثم الحكم على الأسانيد بعد دراسة رجالها، وتخريج الأحاديث، محاولين الاستيعاب قدر المستطاع، وشرح غريبه، وتوضيح مشكله، وترقيم أحاديثه، والتنبيه على زيادات عبد الله بن أحمد فيه، ثم وضع فهرس مفصلة له، وقدموا لذلك بدراسة موجزة (١١٢) تلقي ضوءاً على المسند وخصائصه، وحياته مؤلفه، تمثلت في الفقرات التالية:

- ١٠٩- راجع إلى الهامش رقم: ١٠٦ من هذا البحث.
- ١١٠- ينظر بحث عبد السميع أنيس في: الجهود المبذولة لخدمة السنة، ٣١٦/١ - ٣٨٢.
- ١١١- على رأسهم الشيخ شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وعادل مرشد، وإبراهيم الزبيق...
- ١١٢- بلغت صفحات المقدمة ١١٥ صفحة من الجزء الأول.

ترجمة الإمام أحمد، وثناء أهل العلم عليه، ومؤلفاته، ومعنى المسند، وأول من أَلَّف فيه، والكلام على المسند، وعناية العلماء به، ثم وصف النسخ الخطية التي اعتمد عليها في التحقيق، وأخيرًا منهجهم في تحقيق المسند.

وكان منهجهم في التحقيق والتعليق على النحو التالي:

- ١- توثيق النص، وذلك بمقابلة النص المطبوع بالأصول الخطية مع إثبات الفروق المهمة بالحاشية.
 - ٢- ضبط النص، وما يشكل من أسماء الرواة وكناهم وألقابهم ضبط قلم، وربما ضبط بالحروف.
 - ٣- التنبيه على التحريف والتصحيف والسقط الواقع في الطبعين السابقتين.
 - ٤- الحكم على الأسانيد بعد دراسة رجالها، مع الإشارة إلى الأسانيد التي على شرط الشيخين، أو أحدهما بقولهم: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.
 - ٥- تخريج الأحاديث من الصحاح والسنن والمسانيد والمعجم وغيرها، ومحاولين الاستيعاب قدر الإمكان، مع الإشارة إلى مكان الحديث إذا تكرر في المسند.
 - ٦- التعليق على بعض الأحاديث، وذلك بتفسير لفظ غريب، أو توضيح معنى مستغلق، أو ترجمة بلد أو موضع، أو ذكر وقوع نسخ في الحديث، أو شذوذ في المتن، أو علة خفية قاذحة، مع الإحالة إلى مصادر التعليق.
 - ٧- ترقيم الأحاديث مع التنبيه على المكرر منها.
 - ٨- التنبيه على زيادات عبد الله بن أحمد ووجداته، وما رواه عن أبيه، أو عن شيخ أبيه، أو غيره.
 - ٩- وضع فهرس له شملت فهرس شيوخ أحمد، وفهرس شيوخ عبد الله بن أحمد، وفهرس الصحابة، وفهرس الرواة، وفهرس الأحاديث القولية والفعلية.
- وهذا الكتاب فيه فوائد كثيرة لولا كبر حجمه، وارتفاع ثمنه. طبع الكتاب بمؤسسة الرسالة ببيروت، وكانت الطبعة الأولى منه سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٢- ثلاثيات المسند، وشرحها:

المقصود بالثلاثيات، أو الحديث الثلاثي: هو ما كان بين المخرَج للحديث وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة: صحابي وتابعي وتابع التابعي، وحينئذٍ تجتمع في الإسناد من أفراد الثلاثة القرون المفضلة في الأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد صنّف في الثلاثيات جمع من العلماء^(١١٣)، وخصّ مسند الإمام أحمد بهذا التصنيف كذلك، فلقد جمع الإمام مجد الدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت: ٦١٣هـ) أكثر ثلاثيات المسند، وجمع باقيها الإمام ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الصالحي (ت: ٦٤٣هـ)، وكان عددها كما قال العلامة الكتاني^(١١٤): ثلاثمائة وسبعة وثلاثون حديثاً، وقيل: ثلاثمائة وثلاث وستون حديثاً، قام بشرحها العلامة محمد السفاريني الحنبلي^(١١٥) (ت: ١١٨٨هـ) في مجلد ضخّم سماه نفثات صدر المكمّد، وقوّة عين الأرمّد، لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، قدّم له بمقدمة اشتملت على ثلاثة مقاصد وخاتمة. في المقصد الأول ترجم للإمام أحمد، وفي الثاني والثالث ترجم للإمامين المقدسيين اللذين جمعا الثلاثيات، وفي الخاتمة ذكر أشياء منها تعريف الحديث الثلاثي، ومنها ذكر فضل القرون الثلاثة وغيرها.

وكان منهجه في شرحه على النحو التالي:

- ترجم لرواة الحديث الأول فالأول، يترجم أولاً لشيخ الإمام أحمد، ثم للتابعي، ثم للصحابي، ويحيل بعد ذلك عليه.
- وشرح ألفاظ الحديث كلمة كلمة.
- وذكر معنى الحديث ومدلوله.
- وبين الأحكام التي فيه، وأشار إلى اختلاف الأئمة حسب الإمكان، مؤيداً الصحيح المعتمد منها بالأدلة النبوية.
- وإذا كان للحديث قصة ذكرها معزوةً لناقليها، أو غزوة ذكر اسمها ومتى كانت، أو منقبة ذكرها مدلولاً لذلك بالأحاديث والأخبار والمراسيل والآثار.
- وإذا كان في الحديث رجل مبهم أو امرأة نبتة على ذلك، وعزا إلى من سماه إن سمي، وإلا قال: لم أقف على من سماه، أو من سبقني إلى تسميته.
- وكل ما فيه من دقائق العلوم من الفقه والاصطلاح والغرائب يعزوه لنقلته؛ ليخرج من تبعته.

١١٣- الرسالة المستطرفة، ص ٧٢ - ٧٣.

١١٤- المصدر السابق، ص ٧٣.

١١٥- هو: العلامة محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان النابلسي السفاريني، ولد سنة ١١١٤هـ، وتوفي سنة ١١٨٨هـ بنابلس، نسبة إلى سفارين قرية من أعمال نابلس ولد بها، الحنبلي مذهباً، الأثري معتقداً، القادري مشرباً. ينظر: الرسالة المستطرفة، ص ٧٣. كما قام بشرحها الشيخ عبد القادر بدران، من علماء دمشق، لكنني لم أقف عليه. ينظر: الجهود المبذولة في خدمة السنة، ١/ ١٧٤.

- ويؤسف لمن لم يقف لهم على ترجمة، أو جرح، أو تعديل، أو غيرها؛ لعله يجده بعد ذلك.
- ثم ذكر بعض مصادره، وأن جل ما يعتمد في كتابه: كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم^(١١٦). طبع الكتاب ونشره المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٣٩٩هـ الطبعة الثالثة.

المجاميع:

المجاميع: جمع مجَمَع، والمقصود بالمجمع: كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه^(١١٧).

وقد اهتم بجمع أحاديث مسند الإمام أحمد مع كتب أخرى بعض العلماء: منهم أبو الفرج ابن الجوزي فإنه ألّف كتاباً سباه جامع المسانيد بالخص الأسانيد جمع فيه بين الصحيحين، وسنن الترمذي، ومسند أحمد، ورتبه على المسانيد في سبع مجلدات^(١١٨).

والإمام الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي^(١١٩) (ت: ٧٧٤هـ) ألّف كتابه جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن^(١٢٠)، واعتمد فيه على مسند أحمد الذي رتب الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت (ت: ٧٨٩هـ)، ثم ضمّ إليه رواية كل صحابي من الكتب الستة، ومن معجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى، وزاد عليها من غيرها، ورتب الصحابة على نسق حروف المعجم، وكذلك رتب الرواة عن الصحابة ترتيباً معجمياً أيضاً على نحو ما فعل شيخه المزني (ت: ٧٤٢هـ)، وإذا انفرد الإمام أحمد بحديث ولم يرد عند أحد من أصحاب السنن والمسانيد والمعجم الأخرى التي اعتمدها فإنه ينبّه على ذلك بقوله: تفرد به، أي: تفرد بإخراجه الإمام أحمد. احتوى هذا الكتاب على أكثر من مائة ألف حديث فيها الصحيح والحسن والضعيف، وأحياناً الموضوع.

١١٦- ينظر: المقدمة، ص ١-٣٧.

١١٧- أصول التخرّيج، ص ١٠٤.

١١٨- ينظر: الرسالة المستطرفة، ص ١٣٢.

١١٩- هو: الإمام المحدث الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ولد سنة سبعمائة، ألّف كتابه التفسير، والتاريخ، ورتب مسند أحمد على الحروف وضم إليه زوائد الطبراني، وأبي يعلى وغيرها، توفي سنة ٧٧٤هـ. ينظر: طبقات الحفاظ، ص ٥٥٩ - ٥٦٠.

١٢٠- ينظر: المصعد الأحمّد، ص ٣٩ - ٤٠، والرسالة المستطرفة، ص ١٣١ - ١٣٢، وأكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٤، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، ص ٢٥٥.

وأخيراً، قام بعض علماء باكستان (١٢١) بخدمة المسند وتقريبه للناس، فخرّج أحاديثه الشيخ أحمد حسن الدهلوي (ت: ١٣٣٨هـ)، وترجمه الشيخ محمد بن عبد الله نور الدين الهزاروي (ت: ١٣٦٦هـ)، فجزى الله علماء المسلمين، على خدمة المسند، وخدمة سنة سيد المرسلين خيراً، ورفع قدرهم في عليّين. ربّ اجعل عملي هذا، وسائر أعمالي خالصة لوجهك الكريم. والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم رسم لنا الطرق الواضحات، وأمرنا بالسير عليها في الظلمات الخالكات، وبعد: فهذا آخر ما استطعت جمعه من الكتب التي درست المسند، وقام مؤلفوها بالعناية به، ولعل هناك بعض الكتب الأخرى التي لم أعرفها ولم تصل إليها يدي، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- ١- أن تدوين السنة النبوية وتصنيفها مرّ بمراحل متعددة، وكان للعلماء في تصنيفها طريقتان: إحداهما على الأبواب، والأخرى على المسانيد، ولكل منهما منهجها الذي يميزها عن غيرها.
 - ٢- أن مسند الإمام أحمد من أعظم دواوين الإسلام إذا أطلق فلا يراد غيره، وإذا وجد الحديث فيه فلا يعزى إلى مسند آخر.
 - ٣- أن في المسند أحاديث ضعيفة على اليقين، ولا يوجد فيه أحاديث موضوعة، وإن ادعى ذلك بعض العلماء.
 - ٤- ما في المسند من الأحاديث المكررة، أو دخول بعض المسانيد ببعض لم يكن لولا أن النية عاجلت مصنفه.
 - ٥- تنوعت عناية علماء المسلمين بـ: المسند، وتعددت أشكالها، فمنهم من رتبها، ومنهم من هدّبه، ومنهم من تكلم على رجاله... وما لم يصلنا من الكتب التي اهتمت بـ: المسند كان بسبب الهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين.
 - ٦- لم تكن هذه العناية بـ: المسند لولا إخلاص النية لله في تصنيفه، مما يدفع طلبة العلم على الإخلاص في العمل، وإرادة وجه الله والمثوبة منه.
- وقد كان قصدي من هذه الدراسة الاطلاع على عناية العلماء بـ: المسند، وإبراز ما أنتجوه لطلبة العلم؛ ليستفيدوا منها، ويفيدوا غيرهم، فإن أصبت بفضل الله تعالى وله الحمد، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.